تحقيق رأس المال الفكري وتحديات بناء اقتصاد المعرفة

الإمارات العربية المتحدة نموذجا

أ.بلخضر ناصيرة، جامعة الشلف

أ.د.كتوش عاشور، جامعة الشلف

الملخص:

أدت المعدلات المرتفعة للنمو التي اتسمت بها صناعة تخليق المعرفة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي بشكل عام، وظهور وتجسيد بقوة ما يعرف باقتصاد المعرفة، فارضا تداوله مع بزوغ فجر العولمة، وظهور المنظومات المفتوحة للإنتاج الإبتكاري الإبداعي.

ومن هنا تحولت النظرة إلى توليد القيمة والثروة للمؤسسات من التركيز على الاستثمار المادي وتلاشي النظرة إلى قانون تناقص العوائد الذي يختص بالسلع المادية، إلى التركيز على استثمار الأصول والموارد الفكرية وظهور قانون تزايد العوائد الناتجة عن المعرفة ورأس المال الفكري الذي يعتبر أهم مكونات الثروة الوطنية وأعلى موجودات الأمم، ويراه الكثيرين إستراتيجية للتحول من التركيز على الفئة العامة للعاملين إلى ما يعرف بالفئة المتميزة التي تنطوي على رصيد فكري ومعرفي يعمل على توليد القيمة والثروة وتحسين وضع المؤسسات في ظل اقتصاد المعرفة.

ولعل دولة الإمارات العربية المتحدة أدركت مبكراً أهمية تقييم رأس المال الفكري ومختلف الأصول المعرفية لتحقيق التنمية وبناء اقتصاد المعرفة في ظل تناقص عوائد الإستثمارات المادية.

الكلمات المفتاحية:اقتصاد المعرفة، المعرفة، ، رأس مال فكري، رأس المال البشري، الإمارات العربية المتحدة .

Abstract:

The high growth rates of knowledge synthesis brought about an unprecedented leap in economic thought and strongly embodied the so-called knowledge economy, imposing its wide use with the advent of globalization and the emergence of open innovative and creative production systems.

Hence, the perception of creation of businesses' value and wealth changed totally, from the focus on physical investment and the erosion of "diminishing returns law" which handles the physical commodities, to the focus on Intellectual resources' investment and the emergence of "Increasing revenues resulted from knowledge" law and intellectual capital which is one of the most important components of national wealth, more so, it's seen by many as a strategy to shift from a focus on the general category of workers to what is known as premium category involving intellectual and cognitive abilities and work to generate value and wealth and improve the status of institutions.

U.A.E realized early the importance of evaluating intellectual capital and different knowledge assets to develop and build a knowledge economy under the decline of physical investments returns.

Key words: knowledge economy, knowledge, intellectual capital, human capital, U.A.E.

المقدمة:

لقد شهدت الساحة الدولية مستجدات هائلة وعظيمة التأثير في العالم بأسره. الذي شهد ازديادا مضطردا لدور المعرفة خصوصا مع اتجاه الاقتصاد العالمي وبشكل متسارع نحو اقتصاد المعرفة .

فمصدر الثروة الحديث ليس مادة، بل معلومات، معرفة مطبقة على عمل لإيجاد قيمة. وأصبح من سمات الحقبة الراهنة من تطور البشرية كثافة المعرفة والتسارع في إنتاجها في مجتمعات وإقتصادات المعرفة.

وظهور الاقتصاد الجديد، واعتماده على المعرفة بصورة متزايدة كونها محركا قويا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، يرجع إلى سيادة رأس المال الفكري أو الأصول غير الملموسة التي لم يمكن بالإمكان تجاهل وجودها وتأثيرها في عمل المؤسسات.

وبتمحور نموذج التنمية حول العنصر البشري كونه صانع عملية التنمية وهدفها، يقتضي الاستثمار في تنمية رأس المال الفكري والوصول إلى تقييم وقياس العوائد المحققة من ورائه، حيث تشير الكثير من الدراسات وجود علاقة قوية بين إكتساب المعرفة وتحسين أداء ووضع المؤسسات وتعزيز القدرة الإنتاجية خاصة في النشاطات كثيفة الإستخدام للتكنولوجيات الحديثة ، والنموذج الإماراتي أثبت جدارته في هذا المجال حيث تبنت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية محكمة لخلق بيئة معرفية تشجع الإستثمار في الاصول المعرفية وتساهم في بناء اقتصاد المعرفة .

ومن خلال هذه المداخلة سوف نعالج الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تمكنت الإمارات العربية المتحدة من تحقيق رأس مال فكري يساهم في بناء اقتصاد المعرفة ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تناولنا بالدراسة المحاور التالية :

أولا- اقتصاد المعرفة: إذا كان الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الخيارات في عالم الندرة فإن اقتصاد المعرفة هو في أبرز خصائصه وخاصة في ظل التكنولوجيا الرقمية هو اقتصاد الوفرة[1]، فتناقص العوائد لم يعد هو القانون وإنما حلّ قانون تزايد العوائد.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة: تعددت التعريفات حول هذا المفهوم باختلاف المدارس الفكرية واختلاف المؤسسات والمنظمات الاقتصادية ويمكن استعراض أهم التعريفات فما يلي:

- الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يجعل استخدام المعرفة مؤثرا لتطوير المجتمع والاقتصاد، وهذا يتضمن استخدام المعرفة الخارجية والداخلية وتوليدها عند الحاجة[2].

- اقتصاد المعرفة هو الذي نشأ تحت تأثير المعرفة و المعلومات وفق مقولة هربرت سايمون (H .SIMON) : أن وفرة المعلومات تنشئ فقر الإنتباه[3].

- هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وعالمية المعرفة [4].

وبالتالي يمكن أن نعرّف اقتصاد المعرفة على أنه ذلك الاقتصاد الذي تنشئ وتحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة والثروة في مختلف القطاعات بالإعتماد على العنصر البشري كرأس مال ومختلف الأصول اللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة.

2- خصائص اقتصاد المعرفة: يمتاز اقتصاد المعرفة بأنه:

- يتمتع بمرونة فائقة وقدرة فائقة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها ويتكاثف حجم تأثيرها مع دقات الساعة وتحرك عقاربها، ويمتلك القدرة الفائقة على التجدد والتطور والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصادات التي أصبحت تتوق إلى الإندماج فيه[5].

- استخدام التقنيات الملائمة يسمح بخلق أسواق ومؤسسات افتراضية، تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية، التي توفر كثيرا من المزايا من حيث تخفيض التكلفة، ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم[6].

- تعتبر فيه المعرفة العامل الرئيس في الإنتاج، ويركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات[7].

- هو اقتصاد لا توجد فيه ندرة بل هناك وفرة على خلاف جميع الموارد التي تستنفد عند الإستعمال، والمعلومات والمعرفة يمكن أن يشترك بها الجميع وتنمو عند الإستعمال، ويعتبر رأس المال البشري المكون الرئيس للقيمة للمؤسسة المعتمد على المعرفة[8].

3- مؤشرات اقتصاد المعرفة: يمكن إبراز مؤشرات اقتصاد المعرفة من خلال المحطات الثلاث التي تحقق تكامل النشاطات المعرفية :

شكل رقم (01): تكامل النشاطات المعرفية

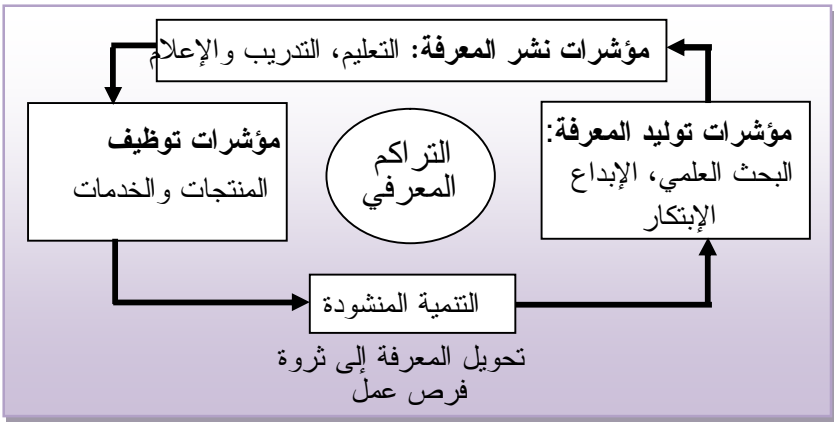

المصدر: عبد القادر بن عبد الله الفنتوح، التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص04 بتصرف.

فبناء اقتصاد ومجتمع المعرفة يحتاج إلى تفعيل دورة المعرفة بشكل منهجي من خلال المحطات الثلاث، حيث يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية انتاج المعرفة، بما يضمن نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفؤ لنقل الثقافة واستيعابها المجتمعي، وتنشيط إنتاجها المؤدي إلى توليد ثقافات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الشاملة [9]، ويسهم كل من البحث العلمي والإبداع والابتكار في إنتاج وتوليد المعرفة، ثم تنشر المعرفة بين المؤسسات ومراكز البحوث العامة عن طريق التدريب والتعليم والإعلام حتى لا تكون فائدتها محصورة في إطار ضيق. فنشر المعرفة لها مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة لما لها من تأثيرات إيجابية ، فالفكر الموجود في المؤسسة يصبح رأسمالاً فكرياً عندما يمكن استخدامه واستثماره ، لأن رأس المال الفكري يحوي معرفة مفيدة [10]، لذا لا ينبغي أن نغفل على نشر المعرفة.

والمحطة الثالثة والمتمثلة في مؤشرات توظيف المعرفة لها أهمية بالغة حيث تسمى مؤشرات الإندماج في إقتصاد المعرفة ، فعملية تطبيق المعرفة يجب أن تستهدف تحقيق الأهداف والغايات التي تحقق النمو والتكيف للمؤسسة [11]، فالفجوة بين ما تعرفه وما وظفته مما تعرفه هي إحدى معايير التقييم في اقتصاد المعرفة ، حيث استطاعت مؤسسات متعددة بواسطة نقل التكنولوجيا أن تحصل على فوائد كثيرة لصالحها مثل شركات اليابان وكوريا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند ، وكان نتيجة ذلك أن طورت هذه الشركات إنتاجها وخفضت التكلفة و أنتجت مجموعات مختلفة من منتجات ذات جودة عالية [12].

4- مرتكزات اقتصاد المعرفة: تقوم منهجية البنك الدولي في قياس وتحليل الأصول المعرفية اعتماداً على المرتكزات الأساسية لاقتصاد المعرفة والتي تشمل [13] (أنظر الشكل أدناه) :

- الحوافز الإقتصادية والنظام المؤسسي Economic institutional
- التعليم والموارد البشرية . Education and human resources
- نظام الإبتكار The innovation system
- تقنية المعلومات والاتصالات ICT

شكل رقم (2): الدعائم الأربعة المتفاعلة لاقتصاد المعرفة.

المصدر: محمد أمين مخيمر،موسى أبو طه،بناء اقتصاديات المعرفة، استراتيجيات تنموية متقدمة،دار الكتاب الجامعي،القاهرة، ط1 ،2009، ص 66.

ثانيا- مفهوم ومكونات رأس المال الفكري: يندرج رأس المال الفكري ضمن اقتصاد المعرفة ويعتبر استخدامه حديث بالمقارنة مع رأس المال المادي، بحيث شاع استعماله في التسعينات من القرن العشرين [14].

1- مفهوم رأس المال الفكري: يشير Guthrie.J إلى أن رأس المال الفكري يمثل القدرات المتميزة التي يتمتع بها عدد محدود من الأفراد العاملين في المنظمة، والتي تمكنهم من تقديم إسهامات تمكن المنظمة من زيادة إنتاجيتها وتحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمنظمات الماثلة [15] . كما عرف بأنه الأصول التي أساسها المعرفة والتي توجد في المنظمة عند تأسيسها وتؤثر في مزاياها التنافسية الدائمة والمقصود بالمعرفة هنا، المعرفة الضمنية والمعرفة العقلية والإجرائية[16].

ويرتبط مفهوم رأس المال الفكري باقتصاد المعرفة ارتباطا كبيرا، إذ أن بروز هذا الاقتصاد وتعاظم دوره كاقتصاد حديث هو الذي أدى إلى زيادة اهتمام المؤسسات بموجوداتها غير الملموسة على حساب موجوداتها الملموسة، وأعطى دورا أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد[17].

يتضح مما سبق أن رأس المال الفكري شكل من أشكال الأصول غير الملموسة، ويمثل القدرة العقلية لفئة معينة من الموارد البشرية تحقق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسات وتحول المعرفة إلى قيمة مضافة.

وتكمن أهمية رأس المال الفكري في تحويل القدرات والإبداعات و المهارات إلى قيمة مضاعفة يمكن التعبير عنها بما يلي[18]:

- تعظيم الأرباح و تحقيق الميزة التنافسية.
- تحقيق رضا الزبون وتحسين النوعية وتخفيض التكاليف .
- تحسين إتجاهات وسلوك العاملين.
- زيادة الحصة السوقية والدخول في تحالفات استراتيجية.

2- مكونات رأس المال الفكري: يرى الدكتور أحمد المعاني وآخرون أن رأس المال الفكري وفقا للمدخل الحديث يشمل رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري، والاجتماعي، و النفسي كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل رقم (3): مكونات رأس المال الفكري

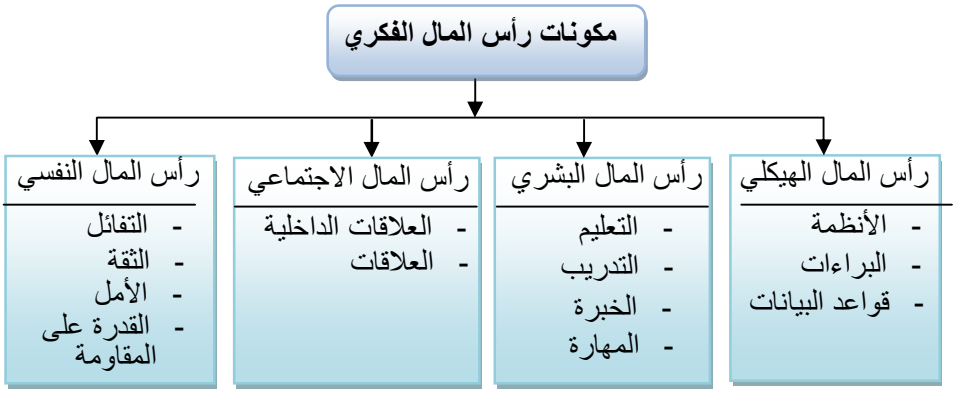

المصدر: أحمد المعاني وآخرون، قضايا إدارية معاصرة، دار وائل، عمان، ط1، 2011، ص234.

ويعتبر رأس المال الفكري أهم مصدر لتعظيم الموجودات الأخرى في المؤسسات لأنه المحفز لزيادة العائدات المادية وتحقيق البقاء[19] . ورأس المال البشري هو أهم مكون لرأس المال الفكري و الركيزة الأساسية له، فهو المعرفة التي يمتلكها العاملون والتي لا تمتلكها المؤسسة، بل هي معارف مرتبطة بالمهارات والتجارب والخبرات والإبتكار والإبداع، إن الخاصية الأساسية لهذا الجزء من رأس المال يتزايد بالاستخدام وبالتالي تزداد وتتراكم المعرفة والتعلم لديه[20]. وكون اقتصاديات المعرفة مكنت العاملين والعملاء من اكتساب العديد من المعارف والمهارات، بحيث أصبح العمال الآن أكثر قدرة وقوة على عرض إمكاناتهم وقدراتهم[21] . بات رأس المال البشري من أهم سمات اقتصاد المعرفة والمكون الرئيس لرأس المال الفكري.

ثالثا- تقييم الوضع المعرفي وتحديات بناء اقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تقدر مساحة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 83600 كلم^2 ، يعيش عليها 3289 ألف نسمة وبمعدل نمو سنوي 5،82 % ،و في ظل تغيرات وتحديات اقتصاد المعرفة قام النموذج الإماراتي على رؤية استراتيجية واعية بالظروف الخاصة

لدولة الإمارات من حيث الطبيعة الصحراوية والرقعة الزراعية الصغيرة ، ومصادر المياه الشحيحة والقوة البشرية المحدودة التي لا تسمح بتصنيع واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات سواء بالنسبة للمكونات المادية أو اللامادية (البرمجية)، لذا كان لابد من خلال زيادة الاعتماد الذاتي وتنويع مصادر الدخل [22].

1- واقع اقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة: لقد قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً نحو تطوير مسارات نقل المعرفة وخلق بيئة معرفية تضمن استدامة التطور والتنمية ومواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، ويمكن أن نشخص الوضع المعرفي لدولة الإمارات حسب مؤشر اقتصاد المعرفة وهو محصلة الركائز والدعائم الأربعة التي ذكرناها في المحور الأول، حيث يعبر هذا المؤشر عن وضع البيئة المعرفية والمناخ في دولة معينة إن كان صالح لاستخدام المعرفة، إضافة إلى مؤشر المعرفة (الذي يقيس قدرة الدولة على توليد ، نشر وتوظيف المعرفة) ومؤشر التنمية البشرية والإبتكار العالمي .

جدول رقم (01) : مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي (2012) .

الدولة	الإمارات	البحرين	عمان	السعودية	قطر	الكويت
ترتيب الدول من بين	42	43	47	50	54	64
مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI)	6,94	6,9	6,14	5,96	5,84	5,33
مؤشر المعرفة (KI)	7,09	6,98	5,87	6,05	5,50	5,15
مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	6,5	6,69	6,96	5,68	6,87	5,86
مؤشر الابتكار	6,6	4,61	5,88	4,14	6,42	5,22
مؤشر التعلم	5,8	6,78	5,23	5,65	3,41	3,7
مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	8,88	9,54	6,49	8,37	6,65	6,53

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي لعام 2012.

يتضح من الجدول أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى خليجياً وعربياً، والمرتبة 42 على مستوى العالم من ضمن 145 دولة على مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة بقيمة 7,09 و6,94 على التوالي، كما تصدرت المرتبة الأولى على مؤشر الابتكار بقيمة 6,6 والمركز 46 عالمياً ، بينما احتلت المرتبة الثانية بعد دولة البحرين على مؤشر التعليم بقيمة 5,8 والمرتبة 55 عالمياً والثانية عربياً بمعدل 8,8 ، في حين احتلت المركز الرابع بالنسبة لمؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي و الخمسين عالمياً بمعدل 6,5 .

ب- مؤشر التنمية البشرية: إعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة مؤشرات للدلالة على حالة التنمية البشرية في بلدان العالم ، هذه المؤشرات هي : الدخل ، الصحة والتعليم. وكوّن من هذه المؤشرات دليلاً سمي بدليل التنمية البشرية ، يعطي هذا الدليل تدرجاً نسبياً للبلدان، ويبين المدى الذي وصل إليه كل بلد على هذا الدليل الذي تقع قيمته بين الصفر والواحد صحيح [23]، ويتم في هذا الإطار وضع العنصر البشري والاستثمار في قدراته على سلم أولويات التنمية البشرية.

جدول رقم (02) : مؤشرات التنمية للإمارات مقارنة مع بعض الدول العربية.

الدولة	الإمارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	البلاد العربية	مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا
قيمة مؤشر التنمية	0,827	0,851	0,815	0,682	0,890
ترتيب الدول	40	31	44	/	/
العمر المتوقع عند الولادة	76,8	78,4	76,6	70,2	80,2

العدد المتوقع سنوات الدراسة	13,3	13,8	14,4	11,8	16,3
متوسط سنوات الدراسة	9,1	9,1	9,4	3,6	11,7
متوسط نصيب الفرد بالدولار من الدخل القومي الإجمالي	58068	119029	32072	15817	40046

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام 2014،الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 22.

مؤشر التنمية البشرية لعام 2013 لدولة الإمارات يقع ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً ، مما يجعل الإمارات تحتل المركز 40 عالميا من ضمن 187 دولة ، ومن الواضح أن مؤشرات التنمية قد ارتفعت . فمؤشر 0,827 أعلى بكثير من متوسط البلاد العربية، وإذا قارناه بالدولتين القريبتين من الإمارات وهي قطر والبحرين المتحصلتين على المركزين 31 و44 فتعتبر عادية ، ومقارنة بمجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً فهي بعيدة بفارق 0,063 وهذا راجع إلى انخفاض مؤشرات التأهيل المعرفي خاصة انخفاض مؤشر سنوات التمدرس الفعلي.

والملاحظ من قيمة مؤشر التعليم وتأهيل الموارد البشرية سواء على مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة أو على مؤشر التنمية البشرية ، تبين بما لا يدع للشك التحول الكبير في مقاييس ومؤشرات التنمية في مجتمع المعرفة ، فالاستثمار في رأس المال البشري خصوصا في ميادين التعليم والتدريب لتحقيق رأس مال فكري وطني يضمن نقلة نوعية للاقتصاد من وضعه الراهن إلى اقتصاد المعرفة، واللحاق بركب الدول المتقدمة يبقى رهين القدرة على التنفيذ الفعلي لسياسات التنمية البشرية كأولوية استراتيجية.

ج- مؤشر الابتكار: يبين الشكل أدناه مؤشر الابتكار العام الذي يقوم على مؤشرين فرعيين أساسيين هما المدخلات والمخرجات ، ويشير مؤشر المدخلات إلى المؤسسات الاقتصادية والتشريعية ، مؤسسات رأس المال البشري مثل التعليم والتعليم العالي والبحث والتطوير والبنية التحتية للتكنولوجيا والبيئة المحفزة للابتكار و الأسواق ومناخ الاستثمار وتشابك قطاع الاعمال من حيث عمال المعرفة والروابط الإبداعية ، واستيعاب المعرفة أما المؤشر الثاني المخرجات فيشمل المعرفة من حيث الانتاج ، النشر والتأثير المعرفي [24].

الشكل رقم 04: مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية (2012 – 2014)

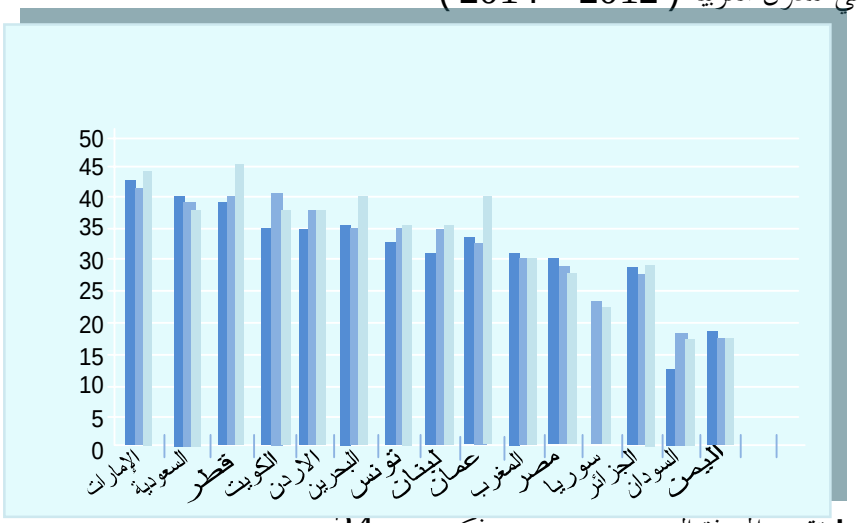

المصدر: تقرير المعرفة العربي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

من خلال الشكل أعلاه احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربيا و36 عالميا على مؤشر الابتكار العالمي، الذي يصدر عن كلية إدارة الأعمال العالمية ، والذي يقاس على المؤشرين الفرعيين المذكورين أعلاه، وهذا يدل على بذل جهود

ملحوظة تواكب تغيرات وتحديات اقتصاد المعرفة التي تعتمد أساسا على الاستثمار في الموجودات المعرفية وتضمن انتقال موفق لدولة الإمارات من نموذج الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الاستثمار المادي إلى الاقتصاد الجديد الذي يركز على الاستثمار في رأس المال الفكري وراس المال البشري.

2- النموذج الإماراتي لتحقيق رأس المال الفكري وبناء اقتصاد المعرفة:

لقد كان الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتمد في المقام الأول على صيد اللآلئ والأحجار الكريمة والصيد والتجارة التقليدية ، وإلى حد ما كان يعتمد على الزراعة ، إلى أن اكتشف البترول في أبو ظبي عام 1958، ومع ذلك فقد كانت دبي ثاني أكبر بلد خدمي بعد اكتشاف البترول ، إلا أن مواردها لازالت قليلة للغاية . وقد أدرك القادة في الإمارات أن عائدات البترول ستتراجع بعد عام 2010، لذا كان التغير في مصادر الدخل ضرورة ملحة ، فقد وجد جيلان من القادة الناجحين أصحاب الرؤيا الثاقبة والبصيرة النافذة وهم اللذين قاموا بتنفيذ برنامج متعدد الأبعاد والمراحل لإلحاق دبي بأولي درجات سلم اقتصاد المعرفة [25].

ولتحقيق وتكوين رأس مال فكري وطني ينشط في بيئة معرفية حاضنة لاقتصاد المعرفة ، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة إنمائية شاملة تبرز أهم مقوماتها فيما يلي :

- نمو معدلات قيد الطلاب في التعليم الجامعي في دولة الإمارات، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب في مرحلة التعليم العالي والجامعي حوالي 118,6 ألف طالب وطالبة في العام الجامعي 2013/2012 بمعدل نمو 7,95% عن 2012/2011.

- بلغت نسبة المتعلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة 91% من النساء و84% من الرجال.

- بلغت الميزانية الإتحادية للتعليم بشقيه الأساسي والجامعي 9,9 مليار درهم من إجمالي ميزانية عام 2013 أو ما نسبته 22,2% من إجمالي الإنفاق العام.

- أطلق الشيخ بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مبادرة التعليم الذكي في عام 2012 تغطي كل المدارس الحكومية في الدولة بتكلفة قدرها مليار درهم، كما خاضت الدولة أكبر تجربة عالمية في مرحلة التحول الإليكتروني في التعليم وذلك باستخدام الأيباد في التعليم الجامعي، ولقد لقيت هذه التجربة قبولا عاما فضلا عن الأهداف التي جددتها الوزارة فقد أسفرت التجربة عن نتائج إيجابية[26].

- كما أقرت الحكومة استراتيجية وطنية خاصة للتربية والتعليم تدعى (التربية 2020)، عبارة عن سلسلة من الخطط الخمسينية تهدف إلى إدخال التقنيات الحديثة في التعليم وتنشيط وتعميق الإبتكارية والإبداعية وتحفيز التعليم المستدام.

- بلغ معدل الإنفاق على البحوث العلمية في الإمارات حوالي 0,4%، إجمالي الناتج المحلي، وبلغ عدد مستخدمي خطوط الهاتف الثابت 273 وخطوط الهاتف الجوّال 1000 ومستخدمي الانترنت 308 مستخدم لكل 1000 شخص، وبلغ حجم الصادرات الصناعية 24% من الناتج المحلي الإجمالي منها 10,2% صادرات ذات تكنولوجيا عالية[27].

- مدينة دبي للانترنت (DIC) هي منطقة حرة لتكنولوجيا المعلومات أنشأتها حكومة دبي وهي قاعدة إستراتيجية للشركات التي تستهدف الأسواق الناشئة حاليا أكثر من واحد ونصف مليون قدم 2 لمدينة الأنترنت وهناك ما يزيد على 850 شركة مع أكثر من 10000 موظف، وقد نمت المدينة لتصبح أكبر حديقة أعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستضافة شركات عالمية وإقليمية وقد حصلت (DIC) على العديد من الجوائز سنة (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) [28].

- وإدراكا من ذوي العقول النيّرة والنظرة الثاقبة، حكام وعقلاء وأطر الدولة الإمارات العربية المتحدة لأهمية المعرفة دورها المستقبلين فقد تبنوا « رؤية الإمارات 2021 » تحت شعار « نريد أن نكون من أفضل دول العالم »، وتركيز « رؤية الإمارات 2021 على أربعة عناصر تفصيلية هي الهوية الوطنية، الاقتصاد، التعليم، الصحة » حيث تطمح من خلال هذه الرؤية إلى تحقيق رأس مال فكري وبشري متميّز بالإبداع والمعرفة من أجل خلق بيئة معطاة مستدامة تطمح لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة يتصف بالتنوع والمرونة بقيادة إماراتيين ذوي خبرة ومهارة وكفاءة ترتكز على الإنجازات التي تم تحقيقها.

الخاتمة:

إن بناء اقتصاد المعرفة هو حقيقة ينبغي أن يضطلع ويسهم في إطارها الجميع كل من موقعه واختصاصه ونزعته الفكرية، والثروة الحقيقية للأمم في القرن الحادي والعشرين تتمثل في الذكاء والإبداع والإبتكار والمعرفة وتوظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة التي يتوقف عليها بناء اقتصاد المعرفة. وهذه الوسائط تشكل المصدر الجوهري للرأسمال الفكري، وهو الذي لا يمكن أن يقدر بثمن.

وأن أساس تحقيق رأس مال فكري وبناء اقتصاد المعرفة هي من الهام رؤية ثاقبة لقادة أكفاء ذوي خبرات ومعارف متراكمة تلعب دورا في تسهيل استراتيجيات التنمية وتستنهض تفاعلات بناء مثمرة.

والنموذج الإماراتي أثبت جدارته وكفاءته في التغلب على كل التحديات والمصاعب واستطاع الوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية من خلال الاستثمار في إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها لتحقيق وتنمية رأس مال فكري في ظل وجود بيئات تمكينية.

حيث أن المتطلبات الرئيسية لإقامة اقتصاد المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة متوفرة، حيث يساهم ذلك في الاستثمار في رأس المال البشري والإرتقاء به في جميع المجلات، وهذا بجودة إرادة سياسية وعلى أعلى المستويات، مدعومة بإرادة مجتمعية صادقة من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.

قائمة المراجع :

01- أحمد المعاني وآخرون، قضايا إدارية معاصرة، دار وائل، عمان، ط1، 2011.
02- إحصائيات وبيانات البنك الدولي لعام 2012.
03- اسمهان ماجد الطاهر، إدارة المعرفة، دار وائل، عمان،ط1، 2012.
04- براهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج،عمان،2009.
05- تقرير المعرفة العربي لعام 2014،الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة .

06- تركي إبراهيم عبيدات، خارطة طريق للاستثمار في رأس المال الفكري العربي، مؤتمر رأس المال الفكري العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الجزء الأول، 2014 .

07- جبريل بن الحسن العريشي، سحر بنت خلف مددين، مجتمع المعرفة في العالم العربي، الدار المنهجية، عمان، ط1، 2016 .

08- سيّد أحمد جاد الرب، إدارة الإبداع والتمّيز التنافسي، دار الكتب المصرية، مصر، 2013 .

09- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، دار العربية، لبنان، ط1، 2008.

10- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد المعرفي، دار الجامعية، الاسكندرية، 2011.

11- عبد الرحمن الجاموس، إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقاتها بالمداخل الإدارية الحديثة ، دار وائل، عمان، ط1، 2013 .

12- عبد القادر بن عبد الله الفنتوح، التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة، جامعة الملك سعود، الرياض

13- عبو عمر، عبو هدى، مؤشرات ونماذج قياس رأس المال الفكري في المنظمة، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلفّ .

14- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي ، الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دارجرير، الأردن، ط01، 2010 .

15- عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة، الطريق إلى التميّز والريادة، دار صفاء، عمان، ط1، 2013 .

فتحي الزيات ،اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية،دار النشر للجامعات ،القاهرة،

16- ط1 ،2011 .

17- محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي، دار الأكاديميون، عمان، ط1، 2011 .

18- محمد جمال الكفافي ،الإستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية،الدار الثقافية،القاهرة،،ط1 ،2007 .

19- محمد أمين مخيمر،موسى أبو طه،بناء اقتصاديات المعرفة، استراتيجيات تنموية متقدمة،دار الكتاب الجامعي،القاهرة، ط1 ،2009 .

20- محمد عبده حافظ، إدارة الموارد البشرية بين الفكر التقليدي والمعاصر، دار الفجر، الإسكندرية، 2011 .

21- محمود عبد اللطيف موسى، قياس العائد من الاستثمار في التدريب الإداري في ضوء معايير الجودة الشاملة، مؤسسة طيبة، القاهرة، ط1، 2013.

22- محسن أحمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2001.

23- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد المعرفي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2013 .

24- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، الوراق، الأردن، ط1، 2005.

25- ناصر محمد سعود جرادات وآخرون، إدارة المعرفة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2011.

26- ناصر مراد،الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد10، الجزائر.

الهوامش

[1] نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، الوراق، الأردن، ط1، 2005، ص185.

[2] محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي، دار الأكاديميون، عمان، ط1، 2011، ص34.

[3] نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص186.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد المعرفي، دار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص84.

[5] محسن أحمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2001، ص ص 5،6.

[6] مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد المعرفي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2013، ص37.

[7] ناصر محمد سعود جرادات وآخرون، إدارة المعرفة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2011، ص66.

[8] محمد نائف محمود، الاقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41،42.

[9] عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي ، الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دارجرير، الأردن، ط01، 2010، ص88.

[10] اسمهان ماجد الطاهر، إدارة المعرفة، دار وائل، عمان،ط1، 2012،ص 47.

[11] عبد الرحمن الجاموس، إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقاتها بالمداخل الإدارية الحديثة ، دار وائل، عمان، ط1، 2013، ص 126.

[12] محمد جمال الكفافي ،الإستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية،الدار الثقافية،القاهرة،،ط ،2007، ص 14.

[13] فتحي الزيات ،اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية،دار النشر للجامعات ،القاهرة، ط1 ،2011، ص 388.

[14] ناصر مراد،الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد10، الجزائر، ص 74.

[15] محمد عبده حافظ، إدارة الموارد البشرية بين الفكر التقليدي والمعاصر، دار الفجر، الإسكندرية، 2011، ص238.

[16] محمود عبد اللطيف موسى، قياس العائد من الاستثمار في التدريب الإداري في ضوء معايير الجودة الشاملة، مؤسسة طيبة، القاهرة، ط1، 2013، ص15.

[17] عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة، الطريق إلى التميّز والريادة، دار صفاء، عمان، ط1، 2013، ص249.

[18] تركي إبراهيم عبيدات، خارطة طريق للاستثمار في رأس المال الفكري العربي، مؤتمر رأس المال الفكري العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الجزء الأول، 2014، ص75.

[19] إسمهان ماجد الطاهر، إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص43.

[20] عبو عمر، عبو هدى، مؤشرات ونماذج قياس رأس المال الفكري في المنظمة، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلفّ، ص5.

[21] سيّد أحمد جاد الرب، إدارة الإبداع والتمّيز التنافسي، دار الكتب المصرية، مصر، 2013، ص515.

[22] مصطفى يوسف كافي ،الاقتصاد المعرفي ، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[23] براهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج،عمان،2009، ص 21.

[24] تقرير المعرفة العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[25] محمد أمين مخيمر ، موسى أبو طه ، بناء اقتصاديات المعرفة (استراتيجيات تنموية متقدمة)، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

[26] جبريل بن الحسن العريشي، سحر بنت خلف مددين، مجتمع المعرفة في العالم العربي، الدار المنهجية، عمان، ط1، 2016، ص188.

[27] عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، دار العربية، لبنان، ط1، 2008، ص238.

[28] هشام خياط، دور حدائق العلم والثقافة في تنمية رأس المال الفكري العربي، مرجع سبق ذكره، ص246.